السياق وإنتاج الدلالة بين التراث اللغوي العربي والدراسات اللغوية الحديثة

■ أ. عبد الحميد عمروش
قسم اللـــغة والأدب العربي
جامعة العربي تبسي - تبسة

الملخّص:

يضطلع السياق بادوار كثيرة وهامّة، وقد أولى له القدماء اهتماما بالغا، نظير دوره في إنتاج الدلالة، وجعلوه طريقا آمنا لتفسير كلام الله عزّ وجلّ، وسنّة نبيّه صلى الله عليه وسلّم، بل لقد كان أساسا لفهم الكلام كلّه، وقد عبّروا عنه بمصطلحات عديدة وكلها تلتقي في دلالة تكاد تكون واحدة.. وأصبح اليوم من الأسس القوية التي تعتمد عليها النظرية اللغوية في تحليل الخطاب. وعلى هذا تنهض هذه الدراسة لبيان حدوده وأدواره.

الكلمات المفاتيح: السياق، المقام، الموقف، المعنى، الدّلالة.

Abstract:

The context plays several important roles in the production of meaning. Ancient linguists have paid great attention to the context since it is a fundamental means of interpreting and understanding the Quran and the Sunnah. They have expressed many terms that have almost the same meaning. Today, it becomes one of the solid foundations on which the linguistic theory of discourse analysis is based. The purpose of this study is to determine the roles of the context.

Keywords: context, opportunity, situation , meaning, significance.

Résumé:

Le contexte joue plusieurs rôles importants à la production de la signification. Les anciens linguistes ont accordé une grande attention au contexte puisque c'est un moyen fondamental pour interpréter et comprendre le Coran et la Sunna. Ils l'ont exprimé de nombreux termes qui ont presque la même signification. Aujourd'hui, il devient l'un des fondements solides sur lesquels s'appuie la théorie linguistique de l'analyse du discours. La présente étude vise à déterminer les rôles du contexte.

Mots clés: le contexte, l' occasion , la situation, le sens, la signification.

في مفهوم السياق:

أولا: السياق في الوضع اللغوي العربي:

هناك غالبا علاقة وثيقة بين الوضع اللغوي والوضع الاصطلاحي للكلمات "فالمدلول الاصطلاحي للفظ، متى كان موصولا بمدلوله اللغوي، سهل مأخذه على الفهم؛ ومتى كان مفصولا عنه عسر على الذهن إدراكه"[1].

جاء في لسان العرب لابن منظور: السياق مأخوذ من: "(ساق- يسُوق- سَوقا- وسياقا) وهو سائق وسوّاق، وأصل السياق السِّواق. وقد انساقت وتساوقت الإبل تساوُقا إذا تتابعت. والسياق: المهر. والسِّياق: نزع الروح، كأنّ روحه تساق لتخرج من بدنه. والسُّوق: موضع البياعات. وسُوق القتال والحرب وسَوقته: حَومته، وقد قيل: إن ذلك من سَوق الناس إليها. وساق الشجرة: جذعها"[2].

وأمّا الفيروز آبادي (تـــ817هـــ) ففي مادّة (س، و، ق) يورد من دلالاتها الآتي: "الساق ما بين الكعب والرّكبة. وساقةُ الجيش مؤخَّرُه، واستاقها فهو سائق وسوّاق، والمنساق: التابع والقريب"[3].

وأمّا الزمخشري (تـــ467هـــ) فقد ذكر سياق الكلام في معرض حديثه عن السياق فقال: "وهو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يساق الحديث، وهذا الكلام مساقُه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده"[4].

وكذلك فعل الزبيدي: «...ومن المجاز: هو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يساق الحديث، وكلام مساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده"[5].

وكذلك ذكره الشافعي، فأضاف السياق إلى الكلام في معرض حديثه عن (الصنف – من الكلام– الذي يبيّن سياقه معناه)[6].

وبالنظر في الألفاظ اللغويّة التي ذكرها المعجميون لمادّة (س، و، ق) يمكن لنا أن نستشفّ المعاني الآتية: السرد والإيراد والتتابع. وكذا الاتّصال وعدم الانفصال. وأيضا التزاحم والالتفاف. وتعني أيضا الاتّباع والقرب والتقديم. وتعني الموضع والموقف والتجميع، كما تعني الحدث.

وعلى هذا فإن "كلمة ساق تثير في الذهن معنى لحوق شيء لشيء آخر، واتّصاله به، واقتفائه أثره، كما تثير معنى الارتباط والتسلسل والانتظام في سلك واحد"[7]. كما تثير هذه الكلمة معنى التآلف والتوارد والاتّصال.

ثانيا: السياق في الوضع الاصطلاحي:

إن أبرز مجال تمثّل فيه السياق في التراث العربي، كان مع المفسّرين فهم يطلقون –غالبا– مصطلح السياق ويريدون به المقال، ويعبّرون عن دلالة الحال أو سياق الحال بالمفهوم الحديث بـــ الحال أو المقام أو قرائن الأحوال وغيرها. ويمكن تصنيف السياق عندهم إلى:

أوّلا: السياق اللغوي؛ حيث يعني سياق الآية أو الآيات داخل السورة، وموقعها بين السابق من الآيات أو اللّاحق، وهو ينقسم إلى مستويين:

أ): السياق الأصغر، وهو الموضع القريب المحيط بالنص المفسّر، كالكلمة في الجملة، أو الجملة في الآية، أو الآية ضمن الآيات القريبة السابقة واللّاحقة. ب): السياق الأكبر، وهو سياق عام، هو سياق القرآن كلّه[8].

ثانيا: السياق المقامي: وهو ظروف الخطاب وملابساته الخارجية، كأسباب النزول، ويندرج ضمنها مراعاة حال المخاطَب، وغرض المتكلّم وما إلى ذلك...

وفي هذا يقول ابن دقيق العيد: "وأما السياق والقرائن فإنها الدالّة على مراد المتكلّم من كلامه"[9]. فهم بهذا يفرّقون بين مفهوم السياق اللغوي، وغير اللغوي أو القرائن الدالّة.

ويقتضي منهج التفسير عندهم ألاّ يقتصر المفسّر على دلالة الكلمة، بل يجاوزها إلى تركيب الكلام؛ فعن عبد الله بن مسلم بن يسار عن أبيه مسلم قال: "إذا حدّثت عن الله حديثا فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده"[10]. أي حتى تنظر في السباق واللحاق.

وعلى هذا فإن السياق عند المفسّرين خصوصا هو: بيان دلالة اللفظ بما لا يخرجه عن السباق واللحاق، مع مراعاة قرائن الأحول. "فإن الدلالة في كلّ موضع بحسب سياقه، وما يحفّ به من القرائن اللفظيّة والحاليّة"[11].

السياق في التراث العربي:

للسياق امتداد في مظان التراث الإسلامي، وحضور في حقل العلوم الشرعية، وبخاصّة في مجال التفسير وعلوم القرآن؛ حيث تعدّ علوم القرآن رافدا كبيرا له. وإذا كان اللسان العربي هو الدالّ على معاني الوحي، وبه تفهم وتدرك؛ فإن السياق هو لسان العربية وروحها، والمترجم لأغراضها ودلالاتها، وتعدّ الاستعانة به – بل وجعله أساسا في التفسير والتأويل– من مستلزمات تحقيق دلالة النص.

السياق عند البلاغيين:

اهتمّ البلاغيون في دراستهم للسياق على مبدأ أو فكرة " مقتضى الحال" والعلاقة الوثيقة بين الحال والمقال. وإذا كان مصطلح "مقتضى الحال" يقترب من مصطلح (سياق الحال) في الدرس اللغوي الحديث و ذلك لاشتراكه معه في أهم خاصيّة، وهي الاهتمام بالجانب الاجتماعي للغة، فإن مصطلح مقتضى الحال – بالتعريف الذي ذكره التهانوي– أضيق دلالة من مصطلح "سياق الحال" إذ لابد أن يسبق المقامُ أو الحالُ المقالَ؛ لأن الكلام يصاغ بمقتضاه، وهذا ما ذهب إليه السكاكي بقوله: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[12].

ثم يوضّح السكّاكي معنى مقتضى الحال بقوله: "ثم إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسمّيه (مقتضى الحال)، فإذا كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة "[13]. وهذا يختلف عن مفهوم سياق الموقف أو سياق الحال، حيث يستعان بعناصره في فهم الكلام بعد إنتاجه. فالمقال جزء من هذا السياق وليس منفصلا عنه.

وبما أن مقتضى الحال يقتضي أن يكون المقال تاليا للمقام، أي أنه من اهتمامات المخاطِب، فقد نشأ في محيط البلاغيين، حيث اهتم علماء المعاني العرب بهذا المصطلح (مقتضى الحال) وعرّفوها فقالوا: "هي الأمر الداعي

إلى التكلم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدّى به أصل المعنى خصوصيّة ما، هي المسمّاة بمقتضى الحال"[14]. وقد اهتم علماء علم المعاني العرب في تعريفهم لمقتضى الحال بالسامع والمتكلم، ذلك أن المتكلّم يجب أن يكون على علم وبيّنة بأحوال السامع، قبل أن ينشئ كلامه حتى يأتي بالكلام المتّصف بما يتطابق مع حال السامع، وهذه هي الخصوصية المرادة التي يتميّز بها الكلام البليغ، عن الكلام العادي، وهذه هي الخصوصية التي يجري عليها علم المعاني، بل البلاغة كلّها، وهي خصوصية زائدة فوق المعنى الأصلي الذي يؤدّيه الكلام[15].

ولا شك أن مصطلح سياق الحال في علم اللغة الحديث، ليس هو مصطلح مقتضى الحال عند علماء البلاغة العرب، فمقتضى الحال متعلق أساسا بـــ (إنتاج الخطاب)، في حين يرتبط سياق الحال بما يمكن أن نسمّيه (تأويل المخاطَب) لخطاب وقع في سياقه الموقفي الفعلي، ولذا فمقتضى الحال يدلّ على جزء من دلالة مصطلح سياق الحال.

"ولكن هذين المصطلحين يتّفقان في أهم خاصيّة، وهي أنهما يمثلان ظاهرة واحدة، أو جانبا واحدا، اتّفق عليه علماء علم المعاني، وعلماء علم اللغة الحديث، هذا الجانب هو أنهما جميعا يشيران إلى شيء زائد، وخارج نطاق اللغة Paralinguistic وهو الجانب الاجتماعي المرتبط بالمتكلم والسامع "[16]، وغيرهما من عناصر سياق الحال.

السياق عند الأصوليين:

اهتمّ الأصوليون كثيرا بالسياق، فهذا الشافعي في كتابه (الرسالة) يبيّن منزلته في تحديد دلالات الألفاظ، حيث يقول: "وظاهرا يعرف في سياقه أنّه يراد به غير ظاهره، فكلّ هذا موجود علمه في أوّل الكلام أو وسطه أو آخره"[17].

وفي باب (بيان ما نزل من الكتاب عامّا يراد به العام ويدخله الخصوص) تفسيرا لقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [التوبة:120]. يقول: "وهذا في معنى الآية قبلها، وإنما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال، وليس لأحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي: أطاق الجهاد أو لم يطقه[18].

وأمّا الإمام الزركشي فقد نبّه إلى أهميّة السياق ودوره في التفسير بقوله: " ليكن محطّ نظر المفسّر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي..."[19]. وقال أيضا منبّها إلى تفسير ما لم يرد فيه نقل: " وطريق التوصّل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ، من لغة العرب ومدلولاتها، واستعمالها بحسب السياق"[20].

وأمّا أبو إسحاق الشاطبي فقد عبّر عن السياق بألفاظ مختلفة، يقول في باب (كيفية تفسير القرآن) : "وما أشبه ذلك؛ فإنّه شائع في كلام العرب، مفهوم من مساق الكلام، معلوم اعتباره عند أهل اللسان ضرورة"[21]. ويقول أيضا: "إن المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل ..."[22].

وفي هذا المقام لاحظ بعض العلماء، من المشتغلين على النص القرآني، أن اللفظ الواحد في القرآن الكريم تتعدّد دلالاته، وتختلف من سياق إلى سياق، وظل هذا يدور في خلد المفسّرين، حتى صار موضوع علم قائم بذاته، هو

علم (الوجوه والنظائر) يشكّل فرعا من فروع الدراسات القرآنية، ذات الصلة الوشيجة بالدراسات اللغوية الدلالية... على أساس أن السياق هاد إلى اختيار المعنى المراد من الكلمة بحسب موضعها الملائم لموضوع النص، ولذلك رأى الشاطبي أن كلام العرب على الإطلاق لابد فيه من اعتبار السياق[23]. ولذلك عُدّ مبدأ مراعاة السياق في التراث اللغوي العربي، شرطا أساسا في فهم النص القرآني.

المطلب الثالث: السياق عند علماء التفسير.

بيّن العزّ بن عبد السلام دور السياق وأهميّته بقوله: "السياق مرشد إلى تبيين المجملات، وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات، وكلّ ذلك بعرف الاستعمال، فكلّ صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحا، وكلّ صفة وقعت في سياق الذمّ كانت ذمّا، فما كانت مدحا بالوضع، فوقع في سياق الذمّ؛ صار ذمّا واستهزاء وتهكّما، بعرف الاستعمال. مثاله: ﴿ ذُقْ إِنّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان:49]. أي: الذليل المهان؛ لوقوع ذلك في سياق الذمّ... وكذلك صفات الربّ المحتملة للمعاني المتعدّدة: تحمل في كلّ سياق على ما يليق به... وكذلك العزيز: في أوصاف الربّ –سبحانه– يطلق بمعنى الغالب القاهر، ويطلق بمعنى الممتنع عن العيب والضّيم، ويطلق بمعنى الذي لا نظير له، ويحمل كل سياق على ما يليق به "[24].

وفي سياق حديثه عن ضروب التفسير وأنواعه، أشار إلى النوع الذي يكون فيه للسياق دور بارز حيث يقول: "وقد يتردّد [أي معنى الآية] بين محامل كثيرة، يتساوى بعضها مع بعض، ويترجّح بعضها على بعض، وأولى

الأقوال ما دلّ عليه الكتاب في موضع آخر، أو السنّة، أو إجماع الأمة، أو سياق الكلام"[25].

وأمّا ابن تيميّة فإنّ اللغة في نظره هي وسيلة للمتكلّمين للتعبير عن مرادهم الذي لا يمكن التعبير عنه بكلمات معزولة عن السياق[26]، وبهذا فهو يولي للسياق اهتماما كبيرا، يقول: "وأن دلالة ذلك في بعض المواضع على ذات الله أو بعض صفاته، لا يوجب أن يكون ذلك هو مدلول اللفظ حيث ورد، حتى يكون ذلك طردا للمثبت، ونقضا للنافي، بل ينظر في كلّ آية وحديث، بخصوصه وسياقه، وما يبْين معناه من القرائن والدلالات، فهذا أصل عظيم مهمّ نافع"[27]. ويقول في موضع آخر مبرزا دور السياق المقالي والمقامي: " فإن الدلالة في كلّ موضع بحسب سياقه، وما يحفّ به من القرائن اللفظيّة والحاليّة "[28].

وينبّه إلى ذكر أسباب الغلط في تفسير كتاب الله ومنها "مراعاة مجرّد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلّم به، ولسياق الكلام "[29]. ثمّ يلحّ ابن تيميّة – في التفسير– على أن المعتبر مقاصد القرآن، لا ما يحتمله اللفظ المجرّد، يقول: "فمن تدبّر القرآن وتدبّر ما قبل الآية وما بعدها، وعرف مقصود القرآن، وتبيّن له المراد..."[30].

وأمّا الإمام ابن قيّم الجوزيّة(691–752هـ) فقد وضّح دور السياق وأهميّته، بقوله :" دلالة السياق: فإنّها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوّع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلّم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغلط

في مناظراته "[31]. ويبيّن ابن القيّم دور السياق في إنتاج الدلالة، ويَعُدّه أساسا، حتى في تفاوت الصحابة رضي الله عنهم في فهم القرآن الكريم يقول: " ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرّد اللفظ دون سياقه ودون إيمائه وإشارته وتنبيهه واعتباره، وأخصّ من هذا وألطف ضمّه إلى نص آخر متعلّق به فيفهم من اقترانه به قدرا زائدا على ذلك اللفظ بمفرده"[32]. ويشير إشارات لطيفة وواضحة إلى ما يعين على فهم المراد، من خلال قرائن حالية زائدة عن الألفاظ اللغوية في أداء المعنى، ففي حديثه عنها ذكر أنها "لم تقصد لذواتها وإنما هي أدلّة يستدلّ بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريقة، عمل بمقتضاه سواء أكان بإشارة أو كتابة أو بإيماءة أو دلالة عقلية أو قرينة حالية"[33]. وقد أشار ابن القيم كثيرا إلى سياق الحال وعدّه أساسا في فهم المعنى.

ويذهب السعدي في تيسير الكريم الرحمن إلى ضرورة الوعي بالأحداث والوقائع الملابسة لنزول السور من القرآن، يقول: إن الأزمنة والأمكنة والأشخاص تختلف اختلافا كثيرا، فلو أراد إنسان أن يصرف همّه لمعرفة معاني القرآن... لحصل من الغلط على الله وعلى رسوله وعلى مراد الله من كلامه شيء كثير"[34]. وهذا عند عدم مراعاة دلالة السياق، وأثرها البالغ في الفهم والتأويل.

السياق في البحث الدلالي الحديث:

أوّلا: السياق في الوضع اللغوي الغربي:

تحيلنا المعاجم اللغوية والاصطلاحية الغربية إلى أن لفظة السياق ليست حديثة، حيث يتكون لفظ (Con–Text) (حسب معجم Grosses f.R

Wörterbuch) من السابقة اللّاتينية Con بمعنى مع. و Text اللّاتينية أيضا، والتي كانت تعني في الأصل النسيج، ثم استعملت في معنى الكلمات المصاحبة للمقطوعات الموسيقية، ثم صارت تستعمل في معنى النص. ثم أصبح لمصطلح (Th-Lawndowski.Linguistisshes. Wörterbuch Context.) بعد التركيب المعاني الآتية:

أوّلا: ما يحيط بالوحدة اللغوية المستعملة في النص. ثانيا: قيود التوارد (المعجمي) التي تراعى عند استعمال أكثر من وحدة لغوية. ثالثا: نص لغوي يتّسم بسعة نسبية، ويؤدّي معنى متكاملا، سواء أكان ذلك النص مكتوبا أم متكلّما به. رابعا: الأحوال والمواقف الخارجية ذات العلاقة بالكلام. ثم أضيفت اللّاحقة Unlismuss التي تقابل في العربية الياء المشدّدة، التي تلحق المصادر الصناعية في مثل كلمة الحرية، ومن ثمّ يصبح معنى المصطلح "السياقية". (Contextualismuss). والمراد بها نظرية السياق في المعنى، أو مذهب التحليل اللغوي المنسوب للسياق[35].

وجاء في معجم علم اللغة الألماني (Lexicon der sprachwissenschaft. 1983) أن كلمة Kontext تعود إلى اللفظة اللاّتينيّة Contexere وتعني بالألمانية Verknüpfen، وهي تعني ربَطَ رباطا وثيقا. وذكر معجم ألماني آخر (Duden Deutsches Universal Wörterbuch.1995) أن الكلمة تعود إلى اللفظة اللاّتينية Contextus أيضا، ويقرّر معجم الإيتيمولوجيا للإنجليزية الحديثة (An Etemological Dictionary.) أن الصيغة الثانية (Contextus) مأخوذة من الصيغة الأولى

(From Contexere) بمعنى النسج على نحو متّصل (To weave together)، ومن الواضح أن الربط الوثيق، والنسج على نحو متّصل، متقاربان في المعنى، وأن معنى الربط متطوّر عن معنى النسج المتّصل؛ إذ النسيج على هذا النحو يسبّب الربط الوثيق.

وتولّى معجم علم اللغة الألماني شرح هذا المصطلح، فذكر أنه عبارة عن علاقة لغوية، أو خارج نطاق اللغة، يظهر فيها الحدث الكلامي. ويفرّق المعجمان بين نوعين من السياق: الأوّل: السياق اللغوي. الثاني: سياق الحال، وهو الظروف الخاصّة بالحدث الكلامي، تمييزا له عن السياق اللغوي. كما يشير معجم علم اللغة الألماني إلى أن "ج.س.كاتفورد " J.C. Catford" استخدم مصطلح Kotext بحذف صوت الــ (N) للإشارة به إلى سياق الحال Situationellen Kontext خاصّة، وذلك في كتابه Alinguistic theory of tranlation سنة 1965. وبذلك يصبح لسياق الحال مصطلح مستقل عن كلمة السياق Context التي تشير إلى كلا النوعين من السياق. وأمّا مصطلح Situation فإن معجم الإيتيمولوجيا للإنجليزية الحديثة، يشير إلى أن Situate تعود إلى الكلمة اللاّتينيّة Situare. وهي بمعنى موضع أو مكان[36].

ويرى الباحثون أن لفظة (Cont– Text) استعملت أوّلا لتعني الكلمات المصاحبة للمقطوعات الموسيقية، ثم استعملت بعد ذلك في معنى النص، أي مجموع الكلمات المترابطة والمتراصّة، مكتوبة كانت أو مسموعة، ثم أصبح المصطلح يعني ما يحيط بالكلمة المستعملة في النص، من ملابسات لغوية أو غير لغوية[37].

ثانيا: السياق في الوضع الاصطلاحي الغربي :

السياق(Le Context) في علم الدلالة في الدراسات الغربية اليوم، يضم على الوجه العام نوعين:

أوّلا: السياق اللغوي (أو اللساني أو المقالي) (Linguistic Context) .

ثانيا: السياق المقامي (أو سياق الموقف أو السياق غير اللغوي أو الحالي) (Context of Situation).

وهما تفصيلات لمفهوم واحد هو السياق.

وأما قاموس اللسانيات لـــ "جون ديبوا" (Jean dubois) فيحدّد السياق بأنه:

أوّلا: المحيط (L'environnement)؛ أي الوحدات التي تسبق أو تلحق وحدة محدّدة، ويسمّى بالسياق أو السياق الشفوي.

ثانيا: مجموع الشروط الاجتماعية الممكن أخذها بعين الاعتبار، لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللساني... وغالبا ما يحدّد السياق بالسياق الاجتماعي للاستعمال اللغوي، وهو أيضا السياق المقامي، وهو مجموع المعطيات المشتركة بين المتكلم والمستمع في المقام الثقافي والنفسي، والتجارب المشتركة بينهما، والمعارف الخاصّة لكل منهما[38].

ويعرّف غريماس وكورتيس السياق في قاموس "السيميائيات"[39] بأنه: مجموع النصوص التي تسبق و/ أو تواكب وحدة تركيبية معيّنة، وتتعلق بها الدلالة

(La signification) حيث يمكن له أن يكون صريحا (Explicite) أو لسانيا، ويمكن أن يكون ضمنيا (Implicite) ويتميز في هذه الحالة بأنه سياق خارج لساني (Extra-Linguistique) أو مقامي (Situatinnel). ويمكن للسياق الضمني أن يشتغل بقصد التأويل الدلالي (L'interpretation Semantique).

ويعرّفه قاموس (Language Teaching and Applied Linguistics) بأنه "ما يقع قبل و/ أو بعد كلمة أو عبارة، أو حتى لفظ أو نص أطول. والسياق يعين في فهم المعنى الخاص للكلمة أو العبارة...والسياق قد يكون الحالة الاجتماعية الأوسع التي يستعمل فيها عنصر لغوي"[40]. وبهذا نرى أنهم لا يقابلون الوحدات المقالية والوحدات المقامية بمصطلحين لكل منهما، بل يضعون إزاء ذلك مصطلحا واحدا هو السياق يقومون بعد ذلك بتحديد أنواعه.

ويعالج الباحثان (ديكرو وتودوروف) في (القاموس الموسوعي لعلوم اللغة)[41] مجموعة من القضايا التي تتعلق بالسياق والمقام، فمقام الخطاب من منظورهما هو: مجموع الملابسات التي في إطارها يتحدّد فعل التلفظ (L'acte d'énonciation) سواء كان مكتوبا أو شفويا، ويجب أن يُراعى من منظورهما: المحيط المادي والاجتماعي الذي يأخذ فيه هذا الفعل مكانه، والصورة المتبادلة بين المتخاطبين وكذا هويتهم، والفكرة التي يحملها كل واحد منهما عن الآخر، والأحداث التي تسبق فعل التلفّظ، وتسمى هذه الأحداث بالسياق.

وتكمن أهمية معرفة المقام – من منظورهما– في كونه ضروريا لتحديد: أ/ مرجع التعابير المستعملة. ب/ الاختيار بين التأويلات المختلفة لملفوظ غامض. ج/ طبيعة الفعل الكلامي المنجز، بحكم أن طبيعته قد تكون (وعدا أو خبرا أو أمرا). د/ الخاصيّة العاديّة أو غير العاديّة لملفوظ. ومن هنا فإنه من الصعب –حسبهما– القول بأن المقام لا يدخل ضمن اهتمام اللساني حتى ولو ادّعينا – يقولان– أن موضوع اللساني هو الملفوظات في ذاتها، وليس أفعال التلفّظ بالخصوص.

ويسعى تحليل الخطاب إلى ربط الملفوظات بسياقاتها...أي أنه يسعى إلى الإحاطة بالخطاب بوصفه نشاطا غير مفصول عن هذا السياق...ويلحّ على مسألة مهمّة وهي أن الفاعلية التأويلية للسياق سوف لن تظل ثابتة، فكثيرا ما تكون طبيعة نوع الخطاب ودور المشاركين، وطبيعة الإطار الزماني والمكاني، موضوع صراعات ومفاوضات، وفي نهاية التخاطب يمكن للسياق أن يختلف كثيرا عن السياق الذي كان عليه في البداية والمنطلق، وذلك أن المعلومات والسلوكات المعتمدة في التفاعل قد ساهمت في تحويره[42].

وعلى هذا فالسياق هو ما يسبق أو يلحق الوحدة اللغوية من وحدات أخرى تتحكّم في وظيفتها وتسهم في معناها، وفي مجال اللسانيات يمتد ليشمل سياق الموقف وهو كل الظروف والملابسات التي تحيط بالنص؛ مما يتّصل بالمتكلم ومقاصده واهتماماته، والمخاطَب وما بينه وبين المتكلم من علاقة"[43]، بالإضافة إلى المحيط العام الذي حدث فيه الخطاب.

ثالثا: بداية الاهتمام بالسياق:

شهدت بداية القرن الماضي وبخاصّة فترة الخمسينات منه ظهور ما يمكن أن يسمى العلوم البينية أو العلوم المتداخلة الاختصاص (Interdisciplines)، وكان الأساس لانبثاق هذه الموجة، هو وصول فلسفة العلم إلى تحوّل يكاد يكون كليا في نقضه لفلسفة العلم الكلاسيكية؛ التي نظرت إلى الظواهر باعتبارها أجزاء أو عناصر، وليس بالنظر إليها بكونها نسقا System. وفي ظل هذه الفلسفة الجديدة اقتربت العلوم حتى كادت تذوب في وحدة تشملها جميعا، ومن ثم أصبحت وحدة العلم هي الدافع الأساس للروح العلمية المعاصرة، وهذا ما يظهر في قول (بيرتالانفي): "هناك ميل عام نحو التكامل في مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية"[44].

وفي ظل هذا السياق دخلت اللغة ضمن اهتمامات علوم عدّة، تظافرت جميعها في سبيل الكشف عن جوانبها، ومن ثم تعدّدت مناهج البحث اللساني، واختلفت. ودراسة هذه الظاهرة ووضع نظرية عنها هو – في الوقت نفسه – وضع نظرية عن الإنسان والمجتمع. وهذه الظاهرة لا يتحقّق وجودها إلا بوجود المجتمع الإنساني، وكذلك– وفي الآن نفسه– لا يتحقّق وجوده إلاّ بوجود اللغة.

وهكذا وفي ظل هذا التداخل المعرفي ظهر ما يمكن أن "نعتبره بداية للسانيات الاجتماعية في سنة 1939، حيث أدخل (توماس كالون هودسون) في مقالة له، ما يمكن أن نعتبره بداية لهذا العلم، أو إرهاصا له، ثم تأسّس كاتّجاه معرفي له أصوله في الستينات في الولايات المتّحدة، ثم تفرع هذا العلم إلى فروع، ومن بينها اللسانيات الاجتماعية التفاعلية وتدرس اللسانيات

الاجتماعية التفاعلية الإجراءات التي تصبح العبارات بوساطتها راسية في السياقات؛ ذلك لأن السياقات تجعل التأويل ممكنا، وهي إذ تدرس ذلك، إنما تريد لنفسها أن تكون نظرية سياقية للعبارات: فهي تصف كيف تتكون السياقات الاجتماعية تفاعليا بوساطة المشاركين. كما تصف كيف أن هؤلاء يساهمون في ذلك عن طريق نشاطات اجتماعية لغوية وغير لغوية. وإنها لتصف أخيرا كيف أن هذه المساهمات تصبح بدورها قابلة للتأويل عن طريق هذه السياقات نفسها.

وهكذا نجد أن هذا المنظور يرى أن السياق الاجتماعي ليس معطى، ولكنه يصبح جاهزا بوصفه نتيجة لأفعال مجتمعة يقوم بها ممثلون متفاعلون"[45]. ويرى (أوزوالد ديكرو) أن الإجراءات السياقية التي تقع في صلب أبحاث اللسانيات الاجتماعية إنما هي إجراءات لسياقات نطقية (الإيقاع والتنغيم وما إلى ذلك) وقد أظهر التحليل المفصّل للتفاعلات في سياقات متعدّدة – يقول ديكرو– أن مثل هذه الإجراءات تضطلع بدور مهم بالنسبة إلى سوء الفهم، كما أظهر أن الفوارق الثقافية تضطرد غالبا مع اختلافات في استعمال المعالم السياقية[46].

ويرى كثير من الباحثين أن فكرة السياق تعود إلى لغويي القرن التاسع عشر ومنهم فيجنر Wegner الذي يرى أن "السياق هو الأساس أو المحيط الذي تعتمد عليه الحقيقة في توضيحها وفهمها، وأنه لا يتضمن عند الاتّصال اللغوي الكلمات فقط، بل الصلات والظروف المحيطة، والحقائق السابقة"[47].

وهناك من يرى أن مردّها إلى ظهور الفلسفة التحليلية، التي تأسّست على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه Gottlob Frege (1848-1925)، والجديد الذي جاء به هذا الفيلسوف في نطاق البحث اللغوي هو رؤيته الدلالية، وتمييزه بين اسم العلَم والاسم المحمول، وبين المعنى والمرجع، كما ربط بين مفهومين تداوليين هامين هما: الإحالة والاقتضاء. وقد تأثّر الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيتجنشتاين Wittgenstein (1889-1951)، بالفلسفة التحليلية وأسّس اتّجاها فلسفيا جديدا سمّاه "فلسفة اللغة العاديّة" وهذا الاتّجاه هو الذي نشأت بين أحضانه ظاهرة "الأفعال الكلامية" وأهم ما يميّز فلسفة فيتجينشتاين التحليلية هو بحثه عن المعنى، ونظرته إلى أن المعنى ليس ثابتا ولا محدّدا، ودعوته إلى تفادي البحث في المعنى المنطقي الصارم. ويرى فيتجينشتاين أن جميع مشكلات الفلسفة تُحَلُّ باللغة، وأن الخلافات والتناقضات المنتشرة بين الفلاسفة سببها الأساسي سوء فهمهم للغة، ومن ثمّ دعا إلى مراعاة الجانب الاستعمالي في اللغة[48]. وقد ركّز كثير من الباحثين في تحليلاتهم "على الجانب الاجتماعي للّغة، وأكدوا على أهميته، كما أثنوا على تأثير علم الاجتماع في ذلك بعدّه الأسّ في هذا التفكير، ومع ذلك فإن تعريفاتهم تلك طبعها نوع من الغموض، واكتنف القارئ اللبسُ، ولم يستطع مثلا أن يفرّق بين اجتماعية اللغة عند دي سوسيرDe Saussure وعند جون فيرث J.Firth"[49].

ويرتبط مصطلح "سياق الحال" بعالمين اثنين: أحدهما الأنثروبولوجي (مالينوفسكي) والآخر اللغوي (جون فيرث) وكلاهما كان معنيان بإبراز المعنى، بالنظر إلى السياق الذي تستخدم فيه اللغة وإن اختلفت طرائق البحث

عندهما إلى حدّ ما، فقد نشأ اهتمام "مالينوفسكي" باللغة عن عمله في جزر التروبرياند (Trobriand)، وقد أقرّ بعجزه عن الوصول إلى ترجمات مرضية للنصوص التي سجّلها، ورأى أن هذا الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي استخدم فيه، ورأى أن اللغة – كما تستخدم في الكتب– ليست هي المعيار على الإطلاق، بل اللغة هي أسلوب عمل وليست توثيق فكر.

وقد بنى مالينوفسكي آراءه على ملاحظته للطريقة التي توافقت فيها لغة الناس – التي كان يدرسها– مع نشاطاتهم اليومية، وكانت بالتالي جزءا يتعذّر فصله عنها.

وأمّا "فيرث" فقد اعترف بأنّه مدين لـــمالينوفسكي؛ لكنّه يحسّ بأن سياق الحال عنده لم يكن مرضيا للاتّجاه اللغوي الأكثر دقّة وإحكاما، وقد فضّل "فيرث" أن ينظر إلى سياق الحال باعتباره جزءا من أدوات عالم اللغة، ولهذا اقترح الاعتناء بالفصائل التالية:

أوّلا: الملامح الوثيقة بالمشتركين، كالأشخاص، والخصائص الذاتية المميّزة للحدث الكلامي أو غير الكلامي لهؤلاء المشتركين.

ثانيا: الأشياء ذات الصلة بالموضوع والتي تفيد في فهمه.

ثالثا: تأثيرات الحدث الكلامي[50].

وهي عناصر تنضوي تحتها عناصر جزئية أخرى ترتبط في عمومها بالسياق.

وعلى الرغم من الأهميّة البالغة التي يتبوأها السياق إلا أن بعض الباحثين يرون وجوب إلغائه من الدرس اللغوي ليس كإجراء فحسب بل كوجود، "والسبب الحقيقي في هذا الاستبعاد هو وجود مصاعب في الربط بين المفهوم وما يشير إليه في العالم الواقعي، أو العالم غير اللغوي، وهناك مشاكل أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي: أننا نستطيع التعرّف على شذوذ الجملة أو غموضها دون الحاجة إلى الرجوع للمرجع من جهة... ومن جهة أخرى فإن ربط المعنى بالمرجع يتطلّب معرفة مسبقة بمجموع المعرفة الإنسانية، وهذا أمر مستحيل من ناحية، وسيجعل علم الدلالة غير محدّد من ناحية أخرى"[51].

ويرى البعض أن أساس رؤية الأوربيين للسياق، إنما هو تاريخ لغاتهم؛ أي كثرة مصادرها، وتعدّد أطوارها، حتى تغيّمت معاني كلماتها؛ فأصولها سنسكريتية وجرمانية ويونانية ولاتينية، ولغات قبائل سكسونية وإنجليزية... وهي مع ذلك اقترض بعضها من بعض، ولا ترجع الصورة الحديثة الحالية للإنجليزية مثلا إلى أكثر من ثلاثة قرون أو أربعة، وما وصلنا من العربية التي نتعامل بها اليوم يرجع بنفس صورته الحالية إلى ستّة عشر قرنا...ولا يبدو لنا تعدّد في أصوله، ومعاني كلماته وجمله بدأ تدوينها منذ القرن الثامن الميلادي، وقد اعترى معاني كثير من الألفاظ تغيّر، ولكنّه تغيّر تطوّري؛ أي أن المعنى الجديد فيه متولّد من المعنى القديم، وصورة جديدة منه، وعلى ذلك فلسنا في العربية بحاجة إلى استخدام السياق لبيان المعاني الأساسية للكلمات بيانا تكوينيا أي كشفيا؛ لأنها معروفة فعلا، ومدوّنة في المعاجم، وإنما لاختيار المناسب منها في سياقه؛ أي لتعيين المراد منها في سياق بعينه،

عندما تكون للكلمة أو – للعبارة – معان متعدّدة...إن العرب عرفوا دلالة السياق وطبّقوها تطبيقا واسعا...فلا يمتن علينا بمعرفته"[52] أحد.

بين سياق النص والسياق المقامي:

ظهر الاهتمام بالسياق كمفهوم عام مع الفلسفة التحليلية، وأصبح في الدراسات الحديثة يضم نوعين من السياق، يقول هاليداي: إنه "النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الظاهر، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي مع بيئته الخارجية"[53]. و يقسّم السياق في إطاره العام إلى نوعين: السياق اللغوي، والسياق غير اللغوي، ويصطلح عليهما في الإنجليزية: أ/ Linguistic Context أو Verbal Context. ويراد به السياق اللغوي أو سياق النص. ب/ The non–Linguistic Context أو Context of Situational. ويراد به السياق غير اللغوي، أو سياق الموقف[54]. والمفهوم الأوّل هو الأكثر شيوعا عند الدارسين، فهو الجواب البدهي، عندما يثار السؤال الهام: ما السياق؟ إنّه سلسلة من التتابعات اللغوية وهو تلك الأجزاء من الخطاب التي تحفّ بالكلمة في المقطع، وتساعد في الكشف عن معناها[55]، غير أن وحدات اللغة تظل عاجزة عن أن تحيط بالمعنى ومن ثمّ تجاوز الباحثون هذا المفهوم إلى مفهوم أرحب، أصبح السياق بمقتضاه يدلّ –علاوة على الوحدات اللغوية– مجموعة الظروف التي تحيط بالحدث اللغوي والتي تسهم في تحديد معناه.

ويميّز دي بوجراند بين مصطلحين هما (Context) وهو يتعلّق بالدلالات الخارجية، وهو ما يسميه الباحثون السياق غير اللغوي. و (Co–text)، ويشتمل على مكوّنات قواعدية ونحوية، ودلالات داخلية وصرف وأصوات، وهو ما يسمّى بالسياق اللغوي[56]. ويرى ستيفن أولمان أن "كلمة Context قد

استعملت حديثا في معان مختلفة، و [يقول] إن المعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي؛ أي النظم اللفظي، وموقعها من ذلك النظم، بأوسع معاني هذه العبارة. إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللّاحقة فحسب، بل والقطعة كلّها، والكتاب كلّه، كما ينبغي أن يشمل– بوجه من الوجوه– كل ما يتّصل بالكلمة من ظروف وملابسات.

والعناصر غير اللغوية والمتعلّقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة، لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن"[57]. وبهذا يرى أولمان أن السياق يشمل اللغوي وغير اللغوي، والفصل بين الجانب المقالي والجانب المقامي من السياق "أمر في غاية الصعوبة والتعذّر؛ لأن الخطاب الواحد يتعذّر الفصل فيه بين مستوييه، فلا يستقيم بيان السياق المقالي وطبيعة تكوينه وتأثيره، ورسم معالمه الدلالية في معزل عن المقام"[58].

وترجع بعض ملامح نظرية سياق الحال "إلى لغويي القرن التاسع عشر، وقد عرض فيجنر Vegner (1885) لما أسماه نظرية الموقف Situational theorie، لكن معالمها الرئيسية ترجع إلى العالم الأنثروبولوجي برونسلاو مالينوفسكي (1884–1943)"[59]. وتعود نشأة مصطلح سياق الموقف أو سياق الحال Context of Situation إلى الأنثروبولوجيين. "ويرجع أصل استعماله إلى مقال للأستاذ أ. م. هوكارت. A M Hocart في مجلّة علم النفس البريطانية The British journal of Psychology سنة 1912"[60].

ويرى دومينيك مانغونو " أن السياق الخارجي في تضاد مع السياق الداخلي كتضاد المحيط النصي المباشر لمحيطه غير النصي، وتكمن الصعوبة هاهنا في تمييز ما هو من قبيل النص عمّا هو ليس كذلك"[61].

وترى فرانسواز أرمنقو" (Françoise Armengaud) في هذا السياق أن سياق المقام يقصد به "الوضعية الملموسة التي فيها أجري الخطاب وأنتج، وهي وضعية تضمّ زمان القول ومكانه وهويّة المتخاطبين، وعموما كلّ ما نحتاج إلى معرفته لفهم القول وحسن تقديره. فلنا أن نعلم مقدار ما يُعوِزُنا المقام حينما ينقل إلينا أحد المتخاطبين قولا ما مبتورا عن سياقه الذي فيه نشأ[62].

وقد قسّم الباحثون السياق إلى أنواع، حتى أنا لا نكاد نميّز بين ماينتمي إلى السياق اللغوي، وبين ما ينتمي إلى السياق المقامي، فقد قسّم (Parret) في كتابه (السيميائيّة والتداوليّة) السياق إلى خمسة أنواع، وهذه الأنواع هي: 1- سياق القرائن (Co-text as context)، وهذا ما يسمّى بنحو النص.

2- السياق الوجودي (Existential context).3- السياق المقامي ((Situational context). 4- سياق الفعل (Actional context). 5- السياق النفسي (Psychological context)"[63]. ومن مميّزات هذا التقسيم أنه لا يفصل بين ما ينتسب إلى اللغة، وبين ما ينتسب إلى العناصر التي تؤثّر في تشكيلها.

وأما ك.أمير K.Ammer فقد قسّمه إلى أربعة أنواع تشمل: السياق اللغوي Linguistic context، والسياق العاطفي Emotional context، وسياق الموقف Situational context، والسياق الثقافي Cultural context[64].

وفي هذا المجال تقترح "فرانسواز أرمنقو" بدورها في كتابها "تداولية الدرجة الأولى، تقسيم السياق إلى أربعة أنواع، وهذه الأنواع التي اقترحتهاهي:

أ/السياق الظرفي (Contexte circonstanciel)، وتسمّيه كذلك السياق المرجعي أو الحقيقي، وهو ما يمثّل هوية المتخاطبين ومحيطهم الفيزيائي بشكل عام، والزمان والمكان اللذان تحدث فيهما عملية التخاطب.

ب/ السياق الموقفي (Contexte situationnel)، وفي هذا النوع من السياق تُتجاوز الحدود الفيزيائية إلى النطاق الثقافي.

ج/السياق التداخلي (Contexte interactionnel)، وفي هذا المجال يحدث تسلسل للأعمال اللغوية ضمن مقطع خطابي متداخل الأجزاء، وهنا ينهض المتخاطبون بإحداث أفعال خطابية متبادلة في إطار تداولي.

د/ السياق المفترض (Contexte presuppositionnel)، وهو يتكوّن من كل ما يضمره المتخاطبون من أفكار ونوايا ومقاصد وعقائد، ويعدّ هذا السياق المعرفي مظنّة مشتركة بين المتخاطبين في مقام معيّن[65].

وعلى الرغم من هذه التفصيلات النظريه فإنها تنضوي في نهاية المطاف ضمن الإطار العام للسياق، غير أنها تفتح أسسا منهجية تتنزّل بموجبها النصوص تنزيلات مقامية مختلفة ومتباينة تعمل على إضاءة أكثر للنصوص.

بين الرصف والسياق اللغوي:

علاوة على التقسيمات المعتادة للسياق، بكونه ينقسم إلى السياق اللغوي، والسياق المقامي، فإن بعض الدارسين العرب المحدثين يقسّمون السياق إلى ضربين: سياق الموقف وسياق المصاحبة، ويشمل سياق الموقف "كلّ ما يقوله المشاركون في عملية الكلام، وما يسلكونه، كما يشكّل الخلفية الثقافية

بما تتضمّنه من سياقات خبرات المشاركين. وقد أشار فيرث إلى أن كل إنسان يحمل معه ثقافته، وكثيرا من واقعه الاجتماعي، حيثما حلّ.

وتتعلّق بسياق الموقف:

أ/ السمات المتعلّقة بالمتخاطبين. ب/ الأشياء الوثيقة الصلة بالموضوع. ج/ تأثير الحدث اللغوي.

وأما سياق المصاحبة فيعرف بأنه الارتباط المعتاد لكلّ كلمة في اللغة بكلمات أخرى معيّنة في الجمل. وقد نظر فيرث إلى هذه المصاحبة من جهة أنها تجريد عند المستوى الائتلافي، ولا تتعلّق مباشرة بالمنهاج المفهومي، أو منهاج الفكرة[66]. وقد نظر فيرث إلى هذه القضية أو هذه الفكرة عند معالجته للقصور الذي وجّه إلى نظريته السياقية، ومنها بالخصوص سياق الحال أو سياق المقام، حيث عُدّ بحسب منتقديه أسلوبا غير عملي، وغير علمي في التحليل اللغوي، فكثيرة هي الحالات التي يغيب فيها المقام، ولا سيّما في الكلام المكتوب الذي يغيب فيه عنصر النطق، وهو عنصر له أهمية بالغة في عملية الإيصال والتوصيل، ولعلّ هذا النقد هو الذي دعا فيرث إلى أن يصرف جلّ اهتمامه إلى مستويات التركيب اللغوي، القابلة للملاحظة المباشرة بتحليل المستويات اللغوية المختلفة. والسياق يؤدّي دورا مزدوجا، إذ يحصر مجال التأويلات، ويدعم التأويل المقصود. وقد قادت هذه الرؤية فيرث إلى القول بواحدة من العلاقات بين الكلمات سمّاها الرصف (Collocation)[67].

ووجد بعض الباحثين في فكرة الرصف امتدادا لفكرة السياق اللغوي أو تطوّرا عنه، إلا أن هناك من عدّها نظرية مستقلّة (Collocational Theory) نظرا لما تميّزت به من إحكام، وما وضع لها من قواعد.

يقول ستيفن أولمان S.Ullmann في كتابه المعنى والأسلوب: "هناك تطور هام للمفهوم العملي للمعنى، تمثّل في دراسة طرق الرصف أو النظم Collocations، وهو ما ركّز عليه فيرث وأتباعه"[68]. ويعرّف أولمان الرصف بأنه "الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معيّنة" ويعرّفه معجم اللغة واللسانيات لـــ هارتمان Hartmann وستورك Stork بأنه "استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى" ومن أمثلة ذلك ارتباط كلمة (منصهر) مع مجموعة من الكلمات من قبيل حديد، نحاس، ذهب. فالحديد والنحاس والذهب تتقاسم عددا من الترابطات مثل الصلابة والثقل والبريق التي لا توجد في مجموعات أخرى متآلفة، فالرصف من هذا المنظور هو لون من ألوان المصاحبة الاعتيادية لكلمة ما مع كلمات أخرى معيّنة، أي إنه ورود متوقّع لكلمة ما مع ما يناسبها ويصاحبها من الكلمات الأخرى في سياق لغوي ما[69]. وتقع فكرة الرصف – كما يشير إلى ذلك بالمر– في محور العلاقات السياقية Syntagmatic بحسب المفهوم السوسيري[70].

وتفهم قرينة التضامّ عند الباحث تمام حسان[71]، وهي قرينة لفظية على وجهين: الوجه الأول: أن التضامّ هو الطرق الممكنة في رصف جملة ما عن جملة أخرى، بل عن جمل أخرى، فتختلف هذه الجمل عن بعضها البعض تقديما وتأخيرا ووصلا وفصلا وهكذا... ويصطلح على هذا النوع من التضامّ بـــ (التوارد) أو الرصف، ويقصد به دخول كلمة في التركيب تكون

محكومة بقيود يحدّدها الاستعمال، وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية، منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن النحوية.

وأما الوجه الثاني: فإن المقصود بالتضامّ أن يستلزم أحد العنصرين النحويين عنصرا آخر فيسمّى التضامّ هنا (التلازم)، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدلّ عليه وجودا على سبيل الذكر، أو عدما على سبيل التقدير، ويقصد بالتلازم العلاقة النحوية الثابتة على نسق معيّن على طريق الافتقار بين المركّبات، كما في تلازم الموصول صلته، والتلازم بين حرف الجر ومجروره، وواو الحال وجملة الحال، وحرف العطف والمعطوف وهكذا. أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمّى حينئذ (التنافي)، والتنافي معناه أن ترفض كلمة ما التضامّ مع كلمة أخرى على نحو ما نجد في حروف الجر التي لا تدخل على الأفعال.

ويميّز جون فيرث بين نوعين من الرصف هما: الرصف الاعتيادي، ويراد به استعمال كلمة ما بطريقة توحي بمجيء كلمة أخرى، استعدادا لتقبّلها، وقد سمّاه تمام حسان المناسبة المعجمية أو الملائمة.

والرصف غير الاعتيادي، فيظهر حين يتخلّف التنبؤ، أو التوقّع للكلمة المتراصفة، ويسمّيه تمام حسان المفارقة المعجمية. وهو موجود في بعض الأساليب الخاصّة، وعند بعض الكتّاب المتميّزين. كما في ربط كلمة سرب التي يُتوقّع أن ترد مع كلمات من قبيل الطيور، والطائرات وغيرها، فإذا بها تأتلف في سرب النساء، وكذا في قول الشاعر مفدي زكرياء: نوفمبر جلّ جلالك فينا، فهذا النوع من التأليف هو خرق للتوقّع. ولا يخفى ما لهذا اللون من التفرّد والتميّز.

ولفكرة الرصف أهمية بالغة ذلك أنه "إذا كان لفظ يقع في صحبة آخر دائما فمن الممكن أن يستخدم هذا التوافق في الوقوع كمعيار لاعتبار هذا التجمّع مفردة معجمية واحدة " وهكذا اعتبر "بعضهم التحليل الرصفي غاية في ذاته. وذكر فيرث Firth أن قائمة الكلمات المتراصفة مع كل كلمة تعدّ جزءا من معناها... وطرق الرصف تتميّز بصفة العلمية، ولذا تتسم بالدقّة والموضوعية، وكما قال أحد أتباع مدرسة فيرث: (المعيار الشكلي للرصف يعتبر معيارا حاسما؛ لأنه أكثر موضوعية ودقّة وقابلية للملاحظة)"[72]. ويبدو أن سياق المصاحبة هو الرصف.

ونقول: لم ينشئ الغرب نظرية للسياق، وإنما تطوّرت على أنقاض دراسات رائدة أخرى، رفدتها من هنا أو هناك، كانت الدراسات اللغوية العربية رافدا خصبا لها.

هوامش البحث ومصادره:

[1] – طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط04، 2012، ص334.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط02، 2003، 304/07–306.

[3] – القاموس المحيط، تح: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د، ط) 2010، ص806.

[4] – أساس البلاغة، دار صادر– بيروت– لبنان، ط01، 1992، ص314.

[5] – تاج العروس، 387/06– 389.

[6] – ينظر: محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة مصر، ط01، 1938، ص64.

[7] – عبد الوهاب أو صفية، دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، دار عمار، عمان، الأردنّ، ط02، 2012، ص 85.

[8] – عادل رشاد غنيم، المنهج السياقي وأثره في تطوير دراسات التفسير، جامعة الملك سعود، الرياض، السعوديّة، 2013، ص 17.

[9] – ينظر: عبد الرحمن المطيري، السياق القرآني وأثره في التفسير، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، السعودية، 2008، ص 68.

[10] – ينظر: أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي، فضائل القرآن، تح: وهبي سليمان غاوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991. باب تأول القرآن بالرأي.

[11] – مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبع مجمع الملك فهد، الرياض، المملكة السعودية، 1416هـ. (ينظر: عبد الحكيم القاسم، دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير).

[12]– أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 2011، ص256.

[13] – المرجع نفسه، ص256.

[14] – التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، 125/02.

[15]– ينظر: فريد عوض حيدر، فصول في علم الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط03، 2011، ص 127.

[16] – المرجع نفسه، ص 127–128.

[17] – محمد ابن إدريس الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة مصر، ط01، 1938، ص 51–52.

[18] – المرجع نفسه، ص 54–55.

[19] – البرهان في علوم القرآن، 427/1

[20] – الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 313/2.

[21] – الشاطبي، الموافقات أو عنوان التعريف بأسرار التكليف، تح: محمد مرابي، مؤسسة الرسالة – دمشق– سوريا، ط01، 2011، 349/03.

[22] – المرجع نفسه، الموافقات، 350،355/03

[23] – محمّد المنتار، علم الوجوه والنظائر وقضايا التأويل، مجلة التفاهم، مسقط، سلطنة عمان، عدد: 45، السنة: 12، 2014، ص 74.

[24] – الإمام في بيان أدلّة الأحكام، تح: رضوان مختار بن غربية، ص 159–162.

[25] – الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، دار الحديث، بيروت، لبنان، (د،ط)، (د،س،ط) ص 220.

[26] – ينظر: محمـــد محمـــد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانيّة لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي – طرابلس– ليبيا، ط01، 2006، ص141.

[27] – مجموع الفتاوى، 18/06.

[28] – المرجع نفسه 14/06.

[29] – المرجع نفسه، 356/13.

[30] – المرجع نفسه، 94/15

[31] – بدائع الفوائد، 4/9–10.

[32] – إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الحديث، القاهرة، مصر، (د،ط)،(د، س، ط)354/01.

[33] – إعلام الموقّعين، 127/03.

[34] – ينظر: عقيد خالد العزّاوي، محمد شاكر الكبيسي، وظائف السياق في التفسير القرآني، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط01، 2015، ص72–73.

[35] – ينظر: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنيوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د،ط)1994، ص46.

[36] – ينظر: فريد عوض حيدر، فصول في علم الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط03، 2011، ص 121–122.

[37] – ينظر: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، القاهرة، مصر، ط03، 2001، ص251.

[38] – ينظر: (علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2000، ص34).

[39] – المرجع نفسه، ص 32.

[40] – المرجع نفسه، ص34.

[41] – المرجع نفسه، ص34.

[42] – ينظر: دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر/الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط01، 2008، ص27–30.

[43] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط07، 2009، ص 69.

[44] – ينظر: محي الدين محسَّب، انفتاح النسق اللساني دراسة في التداخل الاختصاصي، دار الكتاب الجديد، ط01، 2008، ص11.

[45] – أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، بيروت– لبنان، ط02، 2007، ص137.

[46]– المرجع نفسه، ص 138.

[47] – محمود جاب الرب، علم اللغة نشأته وتطوّره، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط01، 1985، ص148.

[48] – ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط01، 2005، ص20،22.

[49] – صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01، 2008، ص372.

[50] – ينظر: ف.ر.بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر: صبري إبراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعيّة – الإسكندريّة– مصر، (د،ط) 1995، ص 74–77.

[51] – صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط01، ص35– 36. وينظر: صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص 370.

[52] – محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط01، 2005، ص 158– 159.

[53] – يوسف عوض، علم النص، ص29.

[54] – ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص141. و عقيد خالد العزّاوي، محمد شاكر الكبيسي، وظائف السياق في التفسير القرآني، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط01، 2015، ص26–27.

[55] – عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط01، 2004، ص40.

[56] – ينظر: خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول والاتّجاهات، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط01، 2012، ص93.

[57] – دور الكلمة في اللغة، ص57.

[58] – نجم الدين كريم الزنكي، نظرية السياق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2006، ص173.

[59] – عبده الراجحي، فصول في علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1997، ص73.

[60] – محمود السعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ص338.

[61] – دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر/الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان،ط01، 2008، ص 35.

[62] – ينظر: محمد بن عياد، المقام في الأدب العربي، مطبعة التسفير الفني، صفاقس، تونس، 2004، ص28.

[63] – ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص42.

[64] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط02، 1999، ص163.

[65] – ينظر: المرجع نفسه، ص 32–34.

[66] – محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، 1993، ص102، 104.

[67] – ينظر: خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول والاتّجاهات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط01، 2012، ص102.

[68] – ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص74.

[69] – ينظر: خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي، ص 103. وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 74.

[70] – ينظر: المرجع نفسه، ص 104.

[71] – ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط05، 2006، ص 216–217.

[72] – ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 77–78.